الاتجاه النسائي ودراسات النوع

التيارات النسائية

من الأطروحات الأكثر حداثة من كل الأفكار النظرية الأخرى في حقل نظرية العلاقات الدولية، هي ما أصبح مشهورا باسم "النظرية النسائية Feminist Theory". على اعتبار أن الاتجاه النسائي في تحليل السياسة العالمية لم يصبح شائعا إلا منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، على خلفية موقف الوعاء الانتخابي النسائي في الولايات المتحدة من سياسية رونالد ريغان في عام 1980. وفي هذا السياق صنّف ستيف سميث Steve Smith أربع تيارات رئيسية ضمن الاتجاه النسائي العام. أولى هذه التيارات هو الاتجاه النسائي الليبرالي، الذي طرح تساؤلا سمح بالتمايز النظري بعد ذلك، مفاده أين كان النساء من السياسة العالمية؟' بمعنى آخر، 'أين النساء' من كل ما يحدث في السياسة المحلية والدولية؟ يستشهد ستيف سميث ببعض الكتاب النسائيين مثل سينثيا أنلوCynthia Enloe، الذين بدأوا مناقشاتهم بقضية انخراط النساء في عالم السياسة، من خلال بحث سينثا لأدوار النساء المشغولة في عالم السياسة. فهي تعتبر أن المرأة كانت حاضرة في عالم السياسة بأوجه مختلفة، كالعمل في القواعد العسكرية، أو كزوجات للدبلوماسيين. لكن ما هو مهم بالنسبة لأنصار هذا الاتجاه هو ترتيب النظرية الدولية التقليدية أنشطة المرأة في مستوى أقل أهمية من أعمال رجال الدولة. وكان رد الفعل الطبيعي لسينثا هو بيان الأهمية الشديدة لهذه الأنشطة النسائية في عمل الأنظمة الاقتصادية والسياسية الدولية، والقوة التي قدمتها للسياسة الدولية لتحافظ على عملها. من هذا المنطلق، يرى ستيف سميث أن أنصار الاتجاه النسائي الليبرالي يبحثون في الطرق التي استثنيت فيها النساء من السلطة ومن لعب القسم الكامل من النشاط السياسي، ووجود تقييد للأدوار المهمة بشكل حاسم في عمل النساء، والتي –في مقابل ذلك– هي موضوعات غير مهمة للنظريات السياسة العالمية المبلورة بعيون رجالية. وعلى خلفية هذه النظرة، فإن هدف أنصار هذا الاتجاه هو أن يتساوى الرجال والنساء في نفس الحقوق والفرص المتاحة وتبوء المكانات في هرمية النظام الدولي.

الاتجاه الثاني في تصنيف ستيف سميث للنظرية النسائية هو النزعة النسائية الاشتراكية/الماركسية Socialist/Marxism Feminism. من ظاهر التسمية، يبدو المضمون الإيديولوجي لهذا الاتجاه متميزا وواضحا وهو الإيديولوجية الماركسية، التي تؤكد على الدور الأولي للقوى المادية الاقتصادية في تحديد حياة النساء. بالنسبة للنزعة النسائية الماركسية، فإن سبب عدم المساواة مع النساء هو موجود في النظام الرأسمالي؛ وبالتالي إزالة الرأسمالية هو طريق ضروري من أجل تحقيق المعاملة المتساوية للنساء. كما تظهر النزعة الأنثروبولوجية في تفكير هؤلاء الكتاب، من خلال إرجاع مأساة المرأة إلى المجتمعات ما قبل الرأسمالية واستمرت في المجتمعات الاشتراكية مرورا بالمجتمعات الرأسمالية. وهنا يتميز هذه الاتجاه عن سابقه في التركيز على العنصر المادي في تحديد المعاملة غير المتساوية للنساء، والمسمى بالنظام الأبوي الذي يسيطر فيه الذكور على الإناث بحكم النظام الاجتماعي المسيطر. لكن بالرغم من هذا الامتداد الأنثروبولوجي، فإن أنصار الاتجاه النسائي الماركسي يرون في الرأسمالية، المضطهد الأول للمرأة، زائد النظام الأبوي الاجتماعي بالنسبة للاشتراكيين النسائيين. ويرجعون السبب في ذلك إلى عوامل بنيوية قام عليها النظام العالمي الرأسمالي

والنظام الأبوي، أدت بالمرأة إلى فقدانها الامتيازات في بنية الأدوار الاجتماعية والسياسية. إنه الحرمان البنيوي للنظام الرأسمالي العالمي.

الاتجاه الثالث في النظرية النسائية —وفق تصنيف ستف ستيف– هو الذي يطلق على نفسه اسم "المذهب النسائي ما بعد الحداثة Post-Modernist Feminism". ارتباط هذا الاتجاه بفكرة ما بعد الحداثة يعني تلك الأفكار التي تنقض التراث الاجتماعي منذ عصر التنوير، والقائمة على فكرة إمكانية أو وجوب الفصل بين القيمة الاجتماعية والحقيقة العلمية. يركز هذا الاتجاه في المقام الأول اهتمامه على الهوية والنوع Gender، بمعنى التركيز على التمايز الجنسي بين الذكور والإناث. إذ القضية الرئيسية لأنصار ما بعد الحداثة النسائية هي نوع الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء التي تكونت أو بنيت بواسطة بنيات وعمليات عالم السياسة، وأنتجت نوعا معينا من التنظيم والتنميط السلوكي وكذا الترتيب الاجتماعي. وكان ميدان البحث العملي، عمل كل من الرجال والنساء في الجيوش، وطبيعة المشاركة لكل من الرجال والنساء في الحروب والقطاعات ذات العلاقة.

الفئة الأخيرة في تصنيف ستيف سميث هي ما سماه بـ "وجهة نظر المذهب النسائي Standpoint Feminism". لهذه الفئة آراء أكثر راديكالية قائمة على فكرة أن العالم مسيطر عليه من قبل الرجال وحدهم بواسطة أفكارهم، مما أضحت الخبرات النساء مهملة، باستثناء تلك الخبرات التي تقارن فيها مع الرجال. وبناءً على ذلك، يدعون إلى نوع من التوازن وإعادة الصياغة التي تؤدي إلى تصوير السياسة الدولية بناءً على خبرة كل من النساء والرجال. ومن بين رواد هذا الاتجاه، نجد ساندرا هاردينج Sandra Harding، التي عملت على تطوير وجهة النظر النسائية. فهي ترى أنه مادامت المعرفة اليوم هي معرفة ذكورية، فإن النتيجة هي وجود فهم جزئي للعالم قائم على مكوّن واحد من المجتمع الإنساني. خاصة فيما يتعلق بالنظريات الرئيسية في عالم السياسة المتعلقة بالنزاع والأمن، على اعتبار أن أكثر منظريها من الذكور وليس من الإناث؛ تميل هذه الخاصية إلى تمجيد الحرب والقوة وتغفل عن الجوانب السلمية واللطيفة في العلاقات الدولية، إنها تصعّد من مشاعر الخوف والاستعداد للحرب. ومن بين أكثر المحاولات التي تعكس رد الفعل على السيطرة الرجولية على حقل نظرية العلاقات الدولية، قيام آن تيكنر J. Ann Tickner بإعادة صياغة المبادئ الستة المشهورة للواقعية السياسية التي جاء بها هانس مورغنتو Hans Morgenthau. في كل حالة منها، بيّنت تيكنر كيف أن القواعد التي تبدو موضوعية لمورغنتو، هي في حقيقة الأمر تعكس القيم الذكورية والتعريفات الواقعية، بدلا من نظيرتها الأنثوية. وبالتالي أعادت صياغة نفس القواعد لكن من منظور أو عدسات أنثوية.

أجندة المنظور النسائي

يركز المنظور النسائي في تحليل وفهم العلاقات الدولية على فكرة توسيع المعرفة في حقل نظرية العلاقات الدولية لتشمل التجارب النسائية، وتطرح الجنس كفئة للتحليل. من بين القضايا التي ناقشها الاتجاه النسائي، قضية الأمن التي هي الأخرى قضية مركزية للفكر الواقعي. فهم يرون أنه يجب إدراج الخبرات النسائية في تحليل مضمون الأمن، بما يساعد على بناء تعريف شامل للأمن الذي تبحث عنه العديد من الانتقادات المعاصرة للواقعية. في هذا

السياق، ترى جين أدمز Jane Addams أنها تؤيد عملية التدويل الأمني في الانقسامات القومية الحادة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية. النقطة التي يختلف فيها المنظور النسائي للأمن عن المنظور الواقعي هي في التركيز على فكرة المضمون المتعدد الأبعاد للأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى البعد العسكري.

كما قيّمت المنظمة الوطنية للمرأة عام 1990 مشاركة المرأة في الحرب، فوجدت أن من 80 إلى 90 % من الإصابات في النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية كانت في المدنيين، وأن أغلبهم من النساء والأطفال. كما تدعمت مثل هذه الأطروحة بأن الأطفال والنساء يشكلون 80 % من اللاجئين في العالم، وعادة ما تنسب هذه الظاهرة للنزاع العسكري. كذلك النساء هن في معظم الأحيان ضحايا العنف الداخلي في كل المجتمعات مثل الجريمة. كما أن توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية كذلك يبيّن انتهاكات ضد المرأة. فقد ادعى تقرير جمعية الأمم المتحدة حول مكانة المرأة في عام 1981، أنه بينما تمثل المرأة نصف سكان العالم وواحد من ثلاثة من قوة العمل واثنين من ثلاثة مسؤولة عن ساعات العمل، إلا أنها تتلقى فقط عشر الدخل العالمي وتملك أقل من 1 % من ثروة العالم. تقترح مثل هذه المعطيات أن النساء هن أكثر تضررا اقتصاديا في كل المجتمعات. يبخس عمل المرأة لأنه في غالب الأحيان يؤدى خارج السوق، في القطاع الزراعي في دول الجنوب أو في البيوت بشكل عام. وعندما تدخل المرأة سوق العمل فإنها تكسب أقل من الرجل في كل المجتمعات، سواء بسبب الأجرة المتدنية للمهن أو بسبب أنها تتقاضى راتبا أقل مما يتقاضاه الرجل في نفس الوظيفة. وفي أوقات الركود الاقتصادي، فإن المرأة عادة هي التي تتحمل أعباء هذه الأزمة. ساعد توضيح وإبراز مثل هذه البيانات الكمية حول وضع المرأة في العالم، على تحديد مفهوم الأمن الذي يركز على أن الشعب يجب أن يتجاوز الدولة وحدودها الإقليمية. وفي نفس الوقت يساهم في تقويض مفهوم الواقعية للأمن، وأن الدولة بشكلها الحالي ليست هيئة مناسبة لتوفير الأمن لكل مواطنيها. فنموذج الدولة كفاعل وحيد المطروح من قبل الواقعيين، يلغي الأخطار التي تحدق بالأفراد القائمة على العرق والطبقة والجنس، وكذلك بالفئات عبر الدولة والحدود الإقليمية لها.

كما ترى آن تيكنر J. Ann Tickner بأن مساهمة المنظور النسائي في قضية الأمن امتدت إلى مناقشة العلاقة التفاعلية للعنف الفيزيقي عبر كل مستويات المجتمع: المستوى العسكري، ومستوى العنف في الأسرة، وباقي الجماعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. بالإضافة إلى التأكيد على قضايا موجودة بحدة في الجنوب، والمتسبب فيها الشمال، مثل الفقر والجهل والتخلف واستنزاف الموارد. خاصة المضاعفات المأساوية للعولمة الاقتصادية على

القطاع الاجتماعي في دول الجنوب. بالإضافة إلى بيان الأخطار المحدقة بالمرأة وعواقب التفاوت الاجتماعي بين جنسي الأفراد. النتيجة التي تريد أن تصل إليها تيكنر هي أن فهم خبرات المرأة عبر العالم، يساعد على تجاوز الانقسامات بين المواطنين والشعوب وبين الأفراد في الداخل والخارج التي حددتها الانتقادات للواقعية كخطر على تحقيق الأمن الشامل.

دراسات النوع Gender Studies

إحدى أوجه تدخل الاتجاه النسائي في حقل نظرية العلاقات الدولية، هي ما سماه فرانس شومان Frans J. Schuurman "بدراسات النوع"، وكان الحقل الميداني لمثل هذه الدراسات هو حقل دراسات التنمية. بحيث تُرجع مثل هذه الدراسات سبب الإخفاق في التنمية إلى الدور السلبي المفروض على المرأة، بنيويا وثقافيا في آن واحد.

من ناحية أخرى، ترى جانت تاونساند Janet Townsend أن هناك ست بنيات رئيسية التي أدت إلى سيطرة النظام الأبوي داخل المجتمع (سيطرة الرجل على المرأة)، في مقابل بخس دور المرأة، والتي عددتها في النقاط التالية:

1-أجرة العمل، بحيث أنها أقل من نظيرتها التي يتقاضاها الرجل بالرغم من التساوي في حجم العمل.

2-العمل في البيت، بحيث أن مدوامة المرأة في واجباتها المنزلية يحجب خبرتها عن العالم الاجتماعي من منظور الاتجاه النسائي.

3-المتعة، بحيث أن استخدام المرأة أداة لمتعة الرجال كطريق لدر الأرباح في الملاهي الليلية وبيوت الدعارة وتجارة الرقيق والقواعد العسكرية، يجعلها تساوي في قيمتها الاجتماعية الأشياء المادية التي تحيط بالرجال.

4-الثقافة، وذلك من خلال سيطرت بعض الأنماط الثقافية التي تعطي الأولوية لدور الرجل على حساب دور المرأة، خاصة في المجتمعات التقليدية وغير المتمدنة.

5-العنف، يرى أنصار الاتجاه النسائي أن هناك تمييزا قائما على النوع في ممارسة العنف، بحيث أن أكثر الفئات عرضة للعنف في الحروب والأزمات والحياة العادية هن النساء.

6-الدولة، وذلك بادعاء أن الأساس البنيوي الذي أقيمت عليه الدولة هو أساس رجولي بغياب خبرة المرأة، وذلك من خلال أطروحة ماكس فيبر في تعريفه للدولة أنها المؤسسة التي تحتكر أدوات الإكراه. وكذلك إفراط الواقعيين في تمجيد دور الدولة الجوهري في العلاقات الاجتماعية والدولية من خلال سيادتها في استخدام العنف. كذلك ترى جانت تاونساند Janet Townsend أن النوع يعني أن الاختلافات الاجتماعية البنائية والعلاقات بين الذكور والإناث، تتباين بشكل كبير من مكان لآخر ومن زمن لآخر.